الفصل الأول

ملفات المجرمين*

من يحدد؟

هناك استخدامان لمصطلح «الدول المارقة»، مثله مثل مصطلحات أخرى كثيرة من مصطلحات الخطاب السياسي: الأول دعائي، يُطبق على أعداء مصنفين، والثاني موضوعي يطبق على دول لا تُعد نفسها مقيدة بالأعراف الدولية. بيد أن المنطق يوحي بأن الدول الأكثر قوة يجب أن تُصنَّف في الصنف الأخير إلا إذا كان هذا ممنوعاً على المستوى الداخلي، وهذا توقع يؤكده التاريخ.

وعلى رغم أن الأعراف الدولية ليست محددة بصرامة، إلا أن هناك اتفاقاً على خطوط عامة. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدرجت هذه الأعراف، جزئياً، في ميثاق الأمم

---

* نُشرت نسخة أقصر من هذه المقالة في هارفارد إنترناشيونال ريفيو، صيف 2000.

obeikandl.com

المتحدة، وقرارات محكمة العدل الدولية، وفي مواثيق، واتفاقيات متنوعة. وتعد الولايات المتحدة نفسها معفاة من هذه الشروط، وازداد الأمر منذ نهاية الحرب الباردة، جاعلاً الهيمنة الأمريكية ساحقة بحيث أن هذا الادعاء يمكن إسقاطه بشكل كبير. لكن هذه الحقيقة لم تعبر دون ملاحظة. فالرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي قالت في آذار 1999 إن «القانون الدولي هو اليوم، على الأرجح، أقل احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى» في هذا القرن؛ وحذر محرر صحيفتها المحترفة، قبل وقت قصير، من «الاستفحال المرعب» لرفض واشنطن لإلزامات المعاهدة[1].

وعبر دين أتشيسون في 1963 عن المبدأ الساري، حين أعلم الجمعية الأمريكية للقانون الدولي أن الرد على «تحدي... الولايات المتحدة، وقوتها، وموقفها، وهيبتها ليس مسألة قانونية». وعلق سابقاً: «إن القانون الدولي مفيد لتمويه مواقفنا بسمة مميزة مشتقة من مبادئ أخلاقية عامة جداً أثرت في المذاهب القانونية». لكن الولايات المتحدة غير مقيدة بها[2].

---

1. الرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي (آذار. نيسان 1999). ديتليف فاغتس، «الاستخفاف بالمعاهدات»، تعليقات افتتاحية، أمريكان جورنال أوف إنترناشيونال لو، 1998.

2. محاضر الجمعية الأمريكية للقانون الدولي 13 و14 (1963)، أوردها لويس هنكين، كيف تتصرف الأمم (مجلس العلاقات الخارجية، جامعة

كان أتشيسون يشير، بشكل محدد، إلى الحصار المفروض على كوبا. فكوبا كانت أحد الأهداف الرئيسية لإرهاب الولايات المتحدة، وحربها الاقتصادية طوال أربعين عاماً، حتى قبل القرار السري، الذي اتخذ في آذار 1960، للإطاحة بالحكومة. ولقد عرَّف آرثر شليسنجر التهديد الكوبي، حين قدم تقريراً عن نتائج مهمة كلفه بها الرئيس كينيدي، المنتخب حديثاً، في أمريكا اللاتينية قال فيه: «إن انتشار فكرة كاسترو عن قيام البلد بتولي الأمور بنفسه»؛ هو الذي يمكن أن يحرض «الفقراء، والمعدمين» في مكان آخر، الذين «يطالبون الآن بفرص من أجل حياة كريمة»، وأوضح شليسنجر فيما بعد: تأثير «الفيروس»، أو «التفاحة المتعفنة»، كما دعيت أحياناً. كانت هناك صلة بالحرب الباردة: «الاتحاد السوفياتي يحوم في المكان، ويلوِّح بقروض تنمية ضخمة، ويقدم نفسه كنموذج لإنجاز التحديث في جيل واحد»[3].

وبشكل غير مفاجئ، أصبح الهجوم الأمريكي أكثر قسوة

كولومبيا، 1961 ـ 1979؛ تقرير أتشيسون (مكتبة كينيدي)، أورده مارك تراشتينبرغ، «التدخل في المنظور التاريخي» لورا ريد وكارل كيسين، افتتاحيات، الأعراف الناشئة للتدخل المبرر (الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 1993).

3. «الجمهوريات الأمريكية»، المجلد XII من العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (وزارة الخارجية الأمريكية 1961 ـ 1963)، انظر: الفصل السادس من هذا المجلد.

بعد أن اختفى الاتحاد السوفياتي من المشهد. وشُجبت الإجراءات عالمياً تقريباً: من قبل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية وهيئتها القضائية، اللجنة القضائية للدول الأمريكية*، التي حكمت بالإجماع أن هذه الإجراءات تنتهك القانون الدولي، كما فعلت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ويشك البعض بأن منظمة التجارة العالمية ستشجبها، لكن واشنطن أوضحت أنها سترفض أي حكم لهذه المنظمة، ملتزمة بمبدأ الدولة المارقة.

ولنذكر مثالاً آخر موضحاً ومعاصراً: حين غزت اندونيسيا تيمور الشرقية في 1975 أمرها مجلس الأمن الدولي بالانسحاب الفوري ولكن دون فائدة. وشرح السفير الأمريكي في الأمم المتحدة دانييل باتريك موينيهان الأسباب في مذكراته التي تعود إلى عام 1978:

> رغبت الولايات المتحدة بأن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تنجز ذلك. رغبت وزارة الخارجية بأن تبرهن للأمم المتحدة أنها غير فعالة بشكل مطلق في أية إجراءات تتخذها. ولقد كلفت بهذه المهمة، وقمت بها بنجاح معتبر[4].

---

* وهي تضم أمريكا الجنوبية، والشمالية، والوسطى.

4. دانييل باتريك موينيهان، مكان خطير، ليتل براون، 1978.

ويتابع قائلاً إنه في غضون شهرين قُتل ستون ألف شخص. ووصلت الأرقام إلى مائتي ألف في غضون بضع سنوات، بفضل الدعم العسكري الأمريكي المتزايد، والذي شاركت فيه بريطانيا حين وصلت الفظائع إلى أوجها في 1978. واستمر الدعم الأمريكي والبريطاني أثناء عام 1999، حين نظم مغاوير الكوباسوس، الذين سلحتهم الولايات المتحدة، ودربتهم، عملية كلين سويب، بدءاً من كانون الثاني، التي قتلت من 3000 إلى 5000 شخص بحلول شهر آب، بحسب مصادر كنسية صادقة، وطردت فيما بعد سبعمائة وخمسين ألف شخص ـ 85٪ من السكان ـ ودمرت البلاد عملياً. أثناء ذلك، بقيت إدارة كلينتون على موقفها بأن «هذه مسؤولية حكومة اندونيسيا، ولا نريد أن ننتزعها منهم». وتحت ضغط محلي ودولي متصاعد ـ بشكل رئيسي أسترالي ـ أشارت واشنطن في النهاية إلى الجنرالات الاندونيسيين بأن اللعبة انتهت فغيروا نهجهم بسرعة، معلنين انسحابهم، وهذا يشير إلى القوة المستترة، التي كانت موجودة على الدوام.

كان الدعم الأمريكي للعدوان، وللمذبحة الاندونيسية، انعكاسياً تقريباً. وكما قالت إدارة كلينتون: كان الجنرال سوهارتو المجرم، والفاسد، «نوع الشخص الذي نريده» ، كما كان منذ أن أشرف على مذبحة على نمط مذبحة رواندا في 1965 ، والتي ولّدتْ شعوراً بالسعادة في الولايات المتحدة.

وبقي هكذا، بينما كان يؤلف أحد أسوأ سجلات حقوق الإنسان في الحقبة الحديثة، رغم أنه سقط من النعمة في 1997 حين فقد السيطرة، وكان يجر قدميه على برامج تقشف صندوق البنك الدولي. والنموذج مألوف: دُعم قاتل كبير آخر، هو صدام حسين، أثناء ارتكاب أعماله الوحشية الأكثر سوءاً، ولا يتغير الوضع إلا حين تُعصى الأوامر (أو يساء فهمها). ثمة سلسلة طويلة من الأمثلة الموضحة: تروخيو، موبوتو، ماركوس، دوفالييه، نورييغا، وآخرون كثيرون. ليس للجريمة عواقب كبيرة؛ أما العصيان فنعم.

إن جرائم الإبادة الجماعية، التي حدثت في 1965، واستهدفت فلاحين بلا أرض، ضمنت أن اندونيسيا لن تكون تهديداً من النوع الكوبي: «عدوى» سوف «تزحف غرباً» عبر جنوب آسيا، كما حذر جورج كينان في 1948، حين عدَّ «مشكلة اندونيسيا» المسألة «الأكثر أهمية» في «الصراع مع الكرملين»، والذي نادراً ما كان مرئياً. ونظر إلى المجزرة أيضاً على أنها تبرير لحروب واشنطن في الهند الصينية، التي قوت تصميم الجنرالات على تطهير مجتمعاتهم[5].

5. انظر: الفصل الرابع، من هذا المجلد، والروايات الموسعة، «ضوء أخضر لجرائم الحرب»، في تحرير إم. سيلدن، وإس. شالوم، تيمور الشرقية، اندونيسيا، والمجتمع الدولي (رومان ولتلفيلد 2000) وكتابي جيل جديد يرسم الخط.

إن اعتبار الأمم المتحدة «غير فعالة بشكل كامل» كان إجراءاً روتينياً منذ أن خرجت المنظمة من السيطرة مع إنهاء الاستعمار. وكان أحد المؤشرات هو استخدام حق النقض ـ الفيتو ـ في مجلس الأمن، الذي شمل كثيراً من المسائل: فمنذ الستينات، كانت الولايات المتحدة في الصدارة، تأتي بريطانيا في المرتبة الثانية، وفرنسا في المرتبة الثالثة البعيدة. وينطبق الأمر نفسه على أصوات الجمعية العمومية. فالمبدأ الأكثر شمولاً هو إذا لم تخدم منظمة دولية مصالح السياسة الأمريكية، فهناك سبب ضئيل للسماح لها بالحياة.

أوضحت إدارة ريغن أسباب رفض الأعراف الدولية حين كانت محكمة العدل الدولية تتدارس اتهامات نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة. هزيء وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز من أولئك الذين يناصرون «وسائل قانونية طوباوية مثل التوسط الخارجي، الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة». وقال المستشار القانوني لوزارة الخارجية، أبراهام سوفاير: إن معظم العالم «لا يمكن أخذه بالحسبان كي يشاطرنا وجهة نظرنا»، و«غالباً ما تعارض الأغلبية الولايات المتحدة في مسائل دولية مهمة». وفقاً لذلك، ينبغي أن «نحتفظ لأنفسنا بقوة تحديد «كيف سنتصرف، وأية قضايا تُطرح «جوهرياً على القضاء المحلي للولايات المتحدة، كما تحدد الولايات المتحدة»، في هذه الحالة،

الأفعال التي شجبتها المحكمة بأنها «الاستخدام غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا[6].

دعت المحكمة واشنطن إلى الكف عن هذه الأعمال، ودفع تعويضات ضخمة، وحكمت أيضاً بأن كل المساعدات لقوات المرتزقة، التي تهاجم نيكاراغوا، عسكرية، وليست إنسانية. وفقاً لذلك، رفضت المحكمة وعُدَّتْ «محكمة معادية» ـ نيويورك تايمز ـ ألحقت العار بنفسها لأنها شجبت الولايات المتحدة، التي ردت بتصعيد الحرب ورفض الدعوة لدفع التعويضات. ثم استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن الدولي يدعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي، وصوتت في عزلة حقيقية ضد قرارات مشابهة أصدرتها الجمعية العمومية. وكل هذا اعتبر غير ذي أهمية بحيث نادراً ما نقله الإعلام، تماماً مثلما تم تجاهل ردود الفعل الرسمية. دعيت المساعدة «إنسانية» إلى أن تحقق النصر الأمريكي[7].

---

6. جورج شولتز، «المبادئ الأخلاقية والمصالح الاستراتيجية»، خطاب في جامعة ولاية كانساس، في الرابع عشر من نيسان، 1986، أعيدت طباعته في وزارة الخارجية الأمريكية، دائرة الشؤون العامة، السياسة الحالية 820؛ سوفاير، «الولايات المتحدة ومحكمة العدل الدولية» (إفادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، كانون الأول، 1985)، أعيد نشرها في كرينت بوليسي 769. انظر مقالتي: «إذعان دون إذعان»: تأملات في نظرية وتطبيق الديموقراطية، في مجلة كليفلند ستيت لو ريفيو، 1996.

7. حول قرار محكمة العدل الدولية، ردود فعلها، والنتيجة، انظر كتابي: أوهام ضرورية، الفصل الرابع.

وبقيت عقيدة الدولة المارقة سارية المفعول حين عاد الديموقراطيون إلى البيت الأبيض. أبلغ الرئيس كلينتون الأمم المتحدة في 1993 أن الولايات المتحدة ستعمل «بشكل تعددي حين يكون الأمر ممكناً، ولكنها ستعمل بشكل أحادي حين يكون ضرورياً»، وهذا موقف كررته بعد عام السفيرة في الأمم المتحدة مادلين ألبرايت، وكرره في 1999 وزير الدفاع ويليم كوهن، الذي صرح أن الولايات المتحدة ملتزمة بـ «الاستخدام الفردي للقوة العسكرية» كي تدافع عن مصالح حيوية، تشمل «ضمان دخول غير ممانع إلى أسواق رئيسية، ومصادر الطاقة، ومصادر استراتيجية»، وبالفعل أي شيء يمكن أن تقرر واشنطن أنه يقع داخل «سلطانها القضائي»[8].

والجدة الوحيدة في هذه المواقف هي أنها علنية. وتُعد في السجل الداخلي أمراً مفروغاً منه، منذ الأيام الأولى لنظام ما بعد الحرب. ودعت المذكرة الأولى لمجلس الأمن القومي

8. بيل كلينتون، خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، 27 أيلول 1993؛ ويليم كوهن، تقرير سنوي إلى الرئيس، والكونغرس: 1999 (وزارة الدفاع الأمريكية، 1999)، أورده جوناثان باخ، وروبرت بوروسيج، البؤرة العالمية (سينت مارتن 2000) من تحرير مارثا هوني وروبرت بوروسيج، إفادة مادلين ألبرايت بأن الولايات المتحدة ستتصرف «أحادياً حين نستطيع، وأحادياً كما ينبغي أن نفعل» في مناطق «نعرفها. . . بأنها حيوية للمصالح القومية الأمريكية»، أوردها جولز كاجيان، في ميدل إيست إنترناشيونال، 21 تشرين الأول، 1994.

(1/3)، المشكل حديثاً، إلى الدعم العسكري للعمليات السرية في إيطاليا، الذي يجب أن يترافق مع التعبئة القومية في الولايات المتحدة، «في حال هيمن الشيوعيون على الحكومة الإيطالية بوسائل قانونية»؛ وبقي تدمير الديموقراطية في إيطاليا مشروعاً رئيسياً إلى السبعينات على الأقل[9].

أما السجل في أمكنة أخرى فغني بحيث لا حاجة كي نورد منه عينات. ولا يشمل الاعتداء المباشر، والتدمير، والإرهاب فحسب، وإنما دعم الممارسات نفسها التي تقوم بها الدول العميلة في الوقت نفسه: مثلاً، الهجمات الإسرائيلية المنتظمة على لبنان، التي أدت إلى قتل عشرات الآلاف، ودفعت، بشكل متكرر، مئات الآلاف إلى مغادرة منازلهم؛ والتطهير العرقي الجماعي، والفظائع الأخرى الكبيرة، التي ارتكبتها تركيا، عضو الناتو، وقد أغراها التدفق الضخم للأسلحة من إدارة كلينتون، والذي استفحل حين وصلت هذه الأعمال الوحشية إلى ذروتها[10].

---

9. من أجل المزيد من التفاصيل، انظر كتابي: ردع الديموقراطية، الفصل 11، والمصادر المذكورة.

10. حول لبنان، انظر: كتابي المثلث المشؤوم. حول تركيا انظر: كتابي الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصلين الثالث والخامس.

ويشمل السجل أيضاً التحريض على ارتكاب الفظائع. ومثالنا على ذلك هو الدولة التي حلت لتوها مكان تركيا كمتلق أكبر للمساعدة العسكرية الأمريكية ـ إسرائيل ومصر هما في فئة منفصلة ـ بعد أن نجح الإرهاب التركي المدعوم من كلينتون، على الأقل مؤقتاً. البطل الجديد ـ أو النصير ـ هو كولومبيا، التي تمتلك أسوأ سجل حقوق إنسان في نصف الكرة في التسعينات، وـ يزداد باطراد ـ والتي اتخذ قرار بأن تزداد المساعدة العسكرية والتدريب الأمريكي لها بحدة.

تعود الإسهامات الأمريكية في حكاية الأهوال الكولومبية إلى إدارة كينيدي. إذ كان أحد أهم تراثات إدارة كينيدي قرارها الذي اتخذ في 1962 لتغيير مهمة جيوش أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة» إلى «أمن داخلي»، بينما يتم تقديم الوسائل والتدريب من أجل إنجاز المهمة. وكما قال تشارلز مايتشلنغ، الذي قاد التخطيط للهجوم المضاد للتمرد، والدفاع الداخلي من 1961 إلى 1966: قاد ذلك القرار التاريخي إلى تغير من السماح «بضراوة وقسوة الجيوش الأمريكية اللاتينية» إلى «اشتراك مباشر» في طرق فرق إعدام هينريك هيملر. والنتيجة ليست بحاجة إلى دراسة. واستمرت العواقب حتى بعد أن أنجز إرهاب الدولة أهدافه الفورية. ولقد وجه مؤتمر رعاه اليسوعيون في سان سلفادور في 1994 انتباهاً خاصاً إلى التأثير الناتج عن «ثقافة الإرهاب المتبقية في تدجين توقعات الأغلبية إزاء بدائل

مختلفة لبدائل الأقوياء»، قوة متسلطة، تدعمها ذاكرة تاريخية مسهبة، ودليل حالي[11].

وكان كثير من الأمور الأخرى المشابهة صحيحاً في أجزاء أخرى من «الجنوب». ففي 1958، أشرف الرئيس إيزنهاور على واحدة من العمليات الأمريكية السرية الرئيسية في محاولة لتقسيم اندونيسيا، مقوضاً في هذه الأثناء مؤسساتها البرلمانية، ومهيئاً المسرح للإرهاب الشمولي للأربعين سنة التالية. في الوقت نفسه، دمرت واشنطن الانتخاب الأول ـ والأخير ـ الحر في لاوس، ودعمت هجوماً على كمبوديا، وقضت على الحكومة البورمية، وقوّت إرهاب نظامها العميل في فيتنام الجنوبية، وتفاقم الأمر إلى عدوان أمريكي مباشر أمر به جي. إف كينيدي بعد بضع سنوات. وفي كل حالة، كانت التأثيرات، طويلة الأمد، كارثية[12].

وكي تضمن قوة عظمى مارقة أن إرادتها قانون، يجب عليها أن تحافظ على «المصداقية»: أما الفشل في احترام قوتها فينطوي على عقوبات قاسية. وقد أثير المفهوم بانتظام في تبرير لعنف الدولة. فاللجوء إلى «المصداقية» كان الحجة الوحيدة

11. انظر كتابي: النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1؛ وكتابي: إعادة التفكير بكاميلوت.
12. أودري كاهن وجورج كاهن، التخريب كسياسة خارجية، نيو برس، 1995.

القابلة للتصديق، التي قُدِّمتْ من أجل تفضيل الحرب على وسائل أخرى في حالة كوسوفو، في أوائل 1999؛ وكانت عبارة التغطية العادية هي «مصداقية الناتو»، لكن لم يؤمن أحد أنها كانت مصداقية بلجيكا، أو إيطاليا، التي يجب أن تتأسس في أذهان عناصر غير مطيعة، أو مارقة في الاستخدام الدعائي التقني: «أي العناصر المتحدية، واللئيمة»، «العناصر الفوضوية للعالم التي ترفض حق الدول المكرسة ذاتياً، و«المتنورة»، في اللجوء إلى العنف في أي زمان ومكان، وكما «تؤمن بأنه عادل»، نابذة «القواعد القديمة المقيدة»، ومطيعة «الأفكار الحديثة عن العدالة»، التي تصوغها لمناسباتها[13].

والحاجة إلى «المصداقية» هي أيضاً عامل رئيسي في التخطيط طويل الأمد. مثلاً، في دراسة تمت في 1995 «لردع ما بعد الحرب الباردة»، قامت بها القيادة الاستراتيجية الأمريكية تم التشديد على أن مقولة واشنطن «الردعية» يجب أن تكون «مقنعة، وقابلة فوراً للتمييز من قبل قادة «الدول المارقة». يجب أن يكون متاحاً للولايات المتحدة «الحرية الكاملة في الردود»، وبشكل رئيسي استخدام الأسلحة النووية، لأنه «على عكس الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، يكون التدمير الأقصى الناجم عن الانفجار النووي فورياً، وليس هناك إلا بضعة مسكنات،

13. مايكل جلينون، «النزعة التدخلية الجديدة»، فورين أفيرز (أيار ـ حزيران 1999).

هذا إذا كان يوجد، تستطيع التخفيف من تأثيره». ويمكن أن يكون الإرهاب البيولوجي سلاح الضعفاء، لكن الدول المارقة القوية تفضل وسائل إرهاب، وتخويف وتدمير فعالة. «وعلى رغم أنه من غير المحبذ (كذا) أننا سنستخدم أسلحة نووية في ما هو أقل من مسائل قومية أعظم أهمية، أو في ما هو أقل من ظروف قصوى، إلا أن الأسلحة النووية تلقي دوماً ظلاً فوق أية أزمة أو صراع». فضلاً عن ذلك، «ينبغي ألا يكون المخططون عقلانيين جداً حيال تحديد... ما يثمنه الخصم أكثر من غيره»، فكله يجب أن يُستهدف. «من المؤلم أن نظهر أنفسنا عقلانيين، بشكل كامل، وباردي الرأس». «ما ينبغي أن يكون جزءاً من الشخصية القومية، التي نظهرها، هو أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح غير عقلانية، وانتقامية، إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية». ومن «المفيد» لوضعنا الاستراتيجي «ظهور بعض العناصر خارج السيطرة بشكل قوي».

وبينما يُعد التدمير الشامل للأسلحة النووية النمط المفضل من «إلقاء ظل» على الأزمة والصراع، إلا أن الخيارات الأقل تقنية يجب ألا تُغفل. وتنصح القيادة الاستراتيجية أيضاً بـ «ردع خلاق»: «خياطة عميقة البصيرة لما يُقيَّم داخل ثقافة، ونسجه في رسالة ردع». قُدم توضيح واحد، واقتُرح كنموذج: حين اختطف المواطنون السوفيات وقتُلوا في لبنان، «أرسل السوفيات إلى قائد النشاط الثوري طرداً يحتوي على خصية واحدة: خصية

ابنه الأكبر». وبتمازج ماهر للردع الخلاق والتهديد بالدمار النووي، إزاء خلفية أمثلة كثيرة من «ثقافة الإرهاب» المتبقية، التي وصفها اليسوعيون السلفادوريون، فإن «المتحدي» أو «الوقح»، الذي يمكن أن يزعج النظام الجيد يجب أن يضبط بشكل فعال.

إن هذا التفكير مألوف لدى أي زعيم مافيا. ويجد مكانه الطبيعي، بشكل أو آخر، في نظام قوة وهيمنة، ويجب ألا يفاجأ المرء إذا وجد أن نسخة ملائمة قد صنعها فارض قوة كوني، وتطبق عند الضرورة. هذه هي الطريقة العقلانية للتقدم إلى المثال الذي لخصه وينستون تشرشل في تأملاته حول شكل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية:

> يجب أن يُعهد بحكم العالم إلى أمم مكتفية، لا ترغب بأي شيء لنفسها أكثر مما لديها. أما إذا كانت حكومة العالم في أيدي أمم جائعة، سيكون هناك دوماً خطر. لكن لا أحد منا يمتلك أي سبب كي ينشد المزيد. سيحافظ على السلام بشر يعيشون بطريقتهم الخاصة وليسوا طموحين. لقد وضعتنا قوتنا فوق الجميع. كنا كرجال أغنياء يعيشون بسلام في مستعمراتهم[14].

أوضح البنتاغون أن «استراتيجية الردع» في عالم ما بعد الحرب الباردة انتقلت من «البيئة الغنية بالأسلحة» لعدو القوة

14. الحرب العالمية الثانية، المجلد الخامس، (هوتون ميفلن 1951).

العظمى، إلى «بيئة الجنوب الغنية بالأهداف»، التي كانت، في الحقيقة، الهدف الرئيسي للعدوان والإرهاب أثناء الحرب الباردة. وتبدو الأسلحة النووية «وكأنه مقدر عليها أن تكون واسطة الردع الأمريكي الاستراتيجي في المستقبل المنظور»، كما يقول تقرير القيادة الاستراتيجية. ينبغي على الولايات المتحدة، بالتالي، أن ترفض «سياسة الامتناع عن الاستخدام الأول للسلاح النووي»، ويجب أن توضح للخصوم أن «رد فعلها» يمكن أن يكون رداً، أو «إجراءاً وقائياً». ينبغي أن ترفض أيضاً الهدف المعلن لمعاهدة منع الانتشار، وينبغي ألا توافق على «تطمينات أمنية سلبية» تحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملكها والموقعة على المعاهدة. ولقد ألغى التخطيط الداخلي، وتعليمات رئاسية أخرى، تطميناً أمنياً، تاركة استراتيجية الحرب الباردة في مسارها، بغض النظر عن المدى الأوسع للأهداف[15].

وربما من المثير أن لا شيء من هذا يثير القلق أو حتى التعليق.

كانت الحجة العادية للإرهاب والعدوان، أثناء سنوات الحرب الباردة، هي «الشيوعية»، وهذه فكرة عالية المرونة، كما

15. انظر كتابي: الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصل 6، من أجل المصادر واقتباسات أوسع، انظر أيضاً: ديفنس مونيتور (واشنطن دي سي: مركز معلومات الدفاع).

يعترف الضحايا. ويكشف فحص السجل الداخلي أن المخاوف الرئيسية كانت، بشكل شائع، مخاوف من تهديد الاستقلال، و«العدوى». ففي اندونيسيا، كما في إيطاليا، كان القلق الرئيسي هو أن الحكومة ديموقراطية جداً، بحيث أنها تسمح بمشاركة حزب من اليسار، الحزب الشيوعي الاندونيسي PKI، الذي «حظي بدعم واسع، ليس كحزب ثوري وإنما كمنظمة تدافع عن مصالح الفقراء داخل النظام القائم»، مكوناً بذلك «قاعدة شعبية بين الفلاحين» من خلال «حيويته في الدفاع عن مصالح... الفقراء»، كما قال المختص الأسترالي باندونيسيا هارولد كراوتش. لم تكن هناك صلة روسية، كما شدد إيزنهاور «بصخب» في النقاش الداخلي[16].

كان الحزب الشيوعي مؤيداً للصينيين، ولكنه سُحق في 1965 من خلال مذبحة جماعية، ولم تكد روسيا والصين قد أصبحتا حليفتين. إن الطريقة التي أثير بها الخوف من الصين توضح جيداً الشخصية الانتهازية لدعاية الحرب الباردة. فحين قررت وزارة الخارجية أن تدعم الجهود الفرنسية لإعادة غزو مستعمرتها السابقة، صدرت توجيهات للاستخبارات الأمريكية كي «تبرهن» أن هوشي منه عميل للكرملين أو بكين، وأن أياً منهما كافية، وحين تبين أنه لا يمكن العثور على دليل، أخذ

16. انظر كتابي: قوى واحتمالات، الفصل السابع.

هذا كدليل على أن العدو المستهدف هو مجرد عدو لأسياده الأجانب، في واحدة من أكثر الحوادث كوميدية في تاريخ الاستخبارات[17]. وكان شرح موينيهان لسبب وصف الولايات المتحدة لمجلس الأمن بأنه «غير فعال بشكل كامل»، ودعمها للمذبحة الاندونيسية في تيمور الشرقية، هو أن الصين كانت تدعم المقاومة، وهذا كلام غريب، لكنه يعكس الفهم بأن النظام العقائدي يتطلب عنصر حرب باردة.

وكانت دلالة ذكر موينيهان للصين قد أضاءتها الحوادث قبل أربع سنوات، وبعد خمس سنوات، ومنها ردود فعل الولايات المتحدة على المثالين الرئيسيين (ربما الوحيدين) للتدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واللذين كانت لهما نتائج إنسانية مفيدة جداً: غزو الهند لشرق باكستان (بنغلادش) في 1971، وإطاحة فيتنام بنظام بول بوت بعد ثماني سنوات. عارضت واشنطن التدخلين بحدة، وفي الحالتين كانت علاقاتها الودية مع الصين عاملاً رئيسياً. وكان من الأسباب الملحوظة لرد الفعل العنيف على إنهاء الهند لفظائع رهيبة هو أن هذا يمكن أنه تدخل في عملية PR التي وضعت الخطة لزيارة كيسنجر المفاجئة إلى الصين؛ أما جريمة فيتنام في إنهاء أعمال بول بوت الإجرامية فقد عوقبت بغزو صيني مدعوم

17. انظر: أسباب الدولة من أجل مراجعة أوراق البنتاغون، واحدة من مفاجآتهم القليلة.

من الولايات المتحدة، بينما لجأت الولايات المتحدة إلى الدعم العلني الدبلوماسي والعسكري لنظام بول بوت المخلوع (كامبوتشيا الديموقراطية).

كانت حجج الحرب الباردة متوفرة على الدوام، وامتلكت أحياناً القليل من المصداقية؛ وبالطبع كانت تفاعلات القوة العظمى دوماً في الخلفية. وتكشف نظرة متفحصة أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسياً، كما في حالة الهند الصينية، وكوبا، واندونيسيا، وهذه حقيقة سُلم بها أحياناً بعد أن تلاشت حجج الحرب الباردة. ففي طلبها الأول لتمويل البنتاغون بعد الحرب الباردة في آذار 1999، دعت حكومة بوش إلى الإبقاء على قوات التدخل الأمريكية الرئيسية، التي تستهدف الشرق الأوسط، حيث «التهديدات لمصالحنا... لا يمكن أن تترك قائمة على بوابة الكرملين»، على عكس عقود من الدعاية[18].

وبشكل مشابه، حين أنهت الولايات المتحدة تجربة غواتيمالا الديموقراطية القصيرة بغزو عسكري، مطلقة أربعين عاماً من الرعب، كان القلق الذي عُبِّر عنه داخلياً ـ ولم يفصح عنه علناً ـ هو أن «البرامج الاجتماعية، والاقتصادية، للحكومة المنتخبة لبت تطلعات» العمال والفلاحين، و«ألهمت

18. من أجل نقاش كامل، انظر كتابي: النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1.

الإخلاص، وتكيفت مع الفائدة الذاتية لمعظم الغواتيماليين الواعين سياسياً»[19]، والذي لا يزال أكثر خطورة هو أن

> الإصلاح الزراعي في غواتيمالا سلاح دعاية قوي؛ أما برنامجها الاجتماعي الكبير، الذي يهدف إلى مساعدة العمال والفلاحين في صراعهم المنتصر ضد الطبقات العليا، ومشاريع أجنبية ضخمة، فيروق جداً لشعوب أمريكا الوسطى المجاورة، حيث تسود ظروف مشابهة[20].

قمع التهديد للنظام بأربعين عاماً من العنف الوحشي والمجازر.

هذه لوازم ثابتة في السجل الداخلي. وفقاً لذلك، تتواصل السياسات بتعديل تكتيكي فحسب حين لا يمكن التذرع بالحرب الباردة، كما في 1991، حين تحركت واشنطن فوراً لتضرب تجربة هاييتي الديموقراطية الآملة، وكي تقضي، بعد ذلك، على حظر منظمة الدول الأمريكية بينما كانت العصبة العسكرية تقتل وتعذب، وفي النهاية أعادت الرئيس المنتخب شرط أن يتبنى سياسات مرشح واشنطن المهزوم في انتخابات 1990، الذي حصل على 14٪ من الأصوات. وركز الجدل اللاحق على

19. من أجل اقتباسات أوسع من السجل الرسمي، انظر: كتابي أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية.

20. بيرو جليخيسيس، أمل ممزق، (برينستون، 1991).

مسألة إن كان هذا «التدخل الإنساني» دفاعاً عن الديموقراطية حكيماً[21].

وإزاء هذه الخلفية من العدوان والإرهاب الضخمين، إن الأفعال التي ستُعد جرائم رئيسية لو ارتكبها آخرون هي مجرد حواش: فعلى سبيل المثال، قتل 80 لبنانياً في أسوأ عمل إرهابي في 1985، تم في أوج الغضب على «الإرهاب الدولي»، وارتكبته السي آي إي في عملية تفجير سيارة استهدفت قائداً إسلامياً. أو تدمير نصف التموين الدوائي لبلد أفريقي فقير (السودان) في 1998، بضربية موت مجهولة، وغير محقق بها: بعد أن أعاقت واشنطن تحقيقاً للأمم المتحدة. قال محررو نيويورك تايمز إن القصف شرعي، لأن الولايات المتحدة «تمتلك حق استخدام القوة العسكرية ضد المعامل ومعسكرات التدريب حيث يُعد للهجمات على أهداف أمريكية» (أو ربما ليس صحيحاً)[22]. ومن المحتمل أن يكون رد الفعل مختلفاً إذا، مثلاً، كان الإرهابيون الإسلاميون سيدمرون نصف مخزون الأدوية في الولايات المتحدة، وإسرائيل، أو دولة أخرى ما مفضلة.

---

21. انظر كتابي: عام 501، الفصل 8؛ والربح على حساب الناس، الفصل 4؛ والمصادر الموردة.

22. حول لبنان، انظر: «الإرهاب الدولي: الصورة والحقيقة»، في تحرير إي. جورج، إرهاب الدولة الغربية (بوليتي. بلاكويل، 1991). حول السودان، انظر: كولم لينش، بوسطن جلوب، 24 أيلول، 1998؛ بارتيك وينتو، لندن أوبزيرفر، 20 كانون الأول 1998، نيويورك تايمز، 28 آب 1998.

إن هذه الأمثلة، وأمثلة أخرى من الإرهاب الذي يتم بالتجزئة، يمكن إدراجها في فئة «الردع الخلاق».

أما الضريبة الإنسانية فهي ضخمة بحيث تستعصي على التقدير، لكن الجرائم لا تهم بالنسبة للدول المارقة التي تمتلك قوة هائلة. فهي تُحذف من التاريخ، أو تُحول إلى نية حسنة تنحرف أحياناً. وهكذا، على الحدود الخارجية للنقد المسموح به، بدأت الحرب ضد فيتنام، ثم في كل الهند الصينية، بـ«جهود متخبطة لفعل الخير»، رغم أنه، «بحلول 1969» أصبح من الواضح «أن التدخل كان خطأ كارثياً» لأن الولايات المتحدة «لم تستطع فرض حل إلا بثمن كان مكلفاً جداً لها». كان دفاع روبرت مكنمارا عن الحرب موجَّهاً للأمريكيين، وكان إما يُشجب كخيانة (من قبل الصقور)، أو يُعد بأنه يستحق التقدير، والتشجيع، جداً (من قبل الحمائم): إذا تناثر ملايين القتلى بين أنقاض البلدان التي يدمرها هجومنا، واستمر الموت الناتج عن المعدات الحربية غير المتفجرة، والتأثيرات المتبقية للحرب الكيماوية، فهذا لا يهمنا، ولا يستدعي أي دفاع، ناهيك عن التعويضات، أو محاكمات جرائم الحرب[23].

23. أنطوني لويس، نيويورك تايمز، 21 و24 نيسان، 1975؛ 27 كانون أول 1979. حول مكنمارا وردود الفعل على ذلك انظر: مقالتي مذكرات في مجلة زيد، تموز. آب، 1995؛ ومقالتي «هاملت بدون الأمير»، دبلوماتيك هستوري (1996).

على العكس تماماً. يُرحب بالولايات المتحدة كقائد لـ«الدول المتنورة»، المخولة باللجوء إلى القوة متى رأت الأمر مناسباً. ففي عهد كلينتون ارتقت سياستها الخارجية إلى «طور نبيل» بـ «توهج قدسي» (بحسب نيويورك تايمز)، بما أن أمريكا «في أوج عظمتها»، تمتلك سجلاً لا تلطخه جرائم دولية، ذلك أنه لم يذكر إلا بضعاً منها[24].

إن الدول المارقة التي تتمتع بحرية داخلية ـ والولايات المتحدة هي على الحدود الخارجية من هذه الناحية ـ يجب أن تعتمد على مشيئة الطبقات المثقفة كي تنتج أوسمة، وكي تسمح بالجرائم المريعة أو تنكرها. وحول هذه المسألة ثمة سجل غني أيضاً، وقد تمت مراجعته بشكل واسع في مكان آخر. ويجب ألا يثير الكثير من الكبرياء.

24. جلينون، «نزعة التدخل الجديدة»؛ سياستيان مالابي، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 12 أيلول، 1997، ديفد فرومكن، عبور كوسوفو (فري بريس، 1999).